

"الصناعات اليدوية في مصر.. هل نحن على الطريق الصحيح؟"

بيان صحفي

القاهرة في ١٣ سبتمبر ٢٠١٩

عقد المركز المصري للدراسات الاقتصادية، أمس الأربعاء، ندوة بعنوان: "الصناعات اليدوية في مصر.. هل نحن على الطريق الصحيح؟"، بهدف الوقوف على المعوقات التي تحول دون ريادة مصر في الصناعات اليدوية رغم قصص النجاح الفردية التي تحققت في هذا المجال، ومناقشة المشكلات التي تعوق وجود قطاع صناعات يدوية قوى قادر على المنافسة واقتراح الحلول لهذه المشكلات، وذلك بحضور السفير الفرنسي بالقاهرة، ونخبة كبيرة من المتخصصين والخبراء ومسؤولين وأصحاب تجارب ناجحة في الصناعات اليدوية.

وقال ستيفان روماتيه، السفير الفرنسي في القاهرة، خلال الجلسة الافتتاحية، إن مصر من الدول التي تتمتع بتراث عريق، ولديها أفضل الصناعات المهرة في العديد من الصناعات اليدوية مثل الفخار والجلود والحلى، ويمكن لهذا القطاع أن يوفر العديد من فرص العمل خاصة للنساء اللاتي يمثلن أكثر العاملين بالمجال، ولكن رغم ذلك لاحظ أثناء زيارته للعديد من المناطق الأثرية في مصر أنه يتم بيع التحف والهدايا التذكارية المصنوعة في الصين والريديئة التي لا تضاهى جودة الصناعة المصرية اليدوية.

ودعا السفير الفرنسي لضرورة وجود استراتيجية موحدة للاهتمام بهذه الصناعة في مصر خاصة مع ازدهار السياحة، حيث يبحث السائحون عن هذه المنتجات اليدوية المصنوعة في مصر التي تعبر عن التراث المصري، مطالباً بتنظيم هذا القطاع من خلال كيان يهتم به، ودراسة سلسلة القيمة والوصول إلى الأسواق، وأعلن عن استعدادة لتقديم كل الدعم لتطوير هذا القطاع في مصر، مشيداً بدور المركز المصري للدراسات الاقتصادية في مجال البحوث ودعم صناعات القرار والذي يعد من أهم المراكز التي تقوم بهذا الدور في مصر.

وأكد عمر مهنا، رئيس مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية، أن الندوة تأتي في إطار حرص المركز على دعم ومعاونة صانعي القرار في وضع السياسات اللازمة للنهوض بالحرف اليدوية، لافتاً إلى أن هذه الحرف تحتل مساحة كبيرة من التراث المصري، ولكنها بدأت تتوارى وأصبح عدد العمالة يتراجع لعدم وجود الدعم الكافي، وعدم وجود حصر حقيقي للصناعات والأماكن التي تتركز فيها هذه الحرف، وعدم وجود التشريعات التي تدعم هذا القطاع.

ومن جانبه أكد الدكتور عمرو طه، المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة، أن قطاع الصناعات اليدوية في مصر يعد من أهم القطاعات التي تتعدى أهميتها فكرة الحفاظ على الهوية المصرية فقط، مؤكدا وجود رؤية للتطوير في صورة مستهدفات استراتيجية مصر ٢٠٣٠، وتتبع أهمية هذه الصناعة من تمثيلها لقطاعات متعددة، لافتا إلى أنها تواجه عدة مشكلات تتعلق بالعمالة والتسويق وهو ما يتم العمل على دراسته، مشيرا إلى إطلاق برنامج تحديث الصناعة للمشروعات الحرفية عام ٢٠٠٦ لتنمية الأسواق الداخلية للمنتجات، كما تم عام ٢٠١٥ تسجيل العلامة التجارية "Creative Egypt" للصناعات الحرفية واليدوية المصرية.

وعلى مدار ٤ جلسات تم مناقشة كافة الفرص والتحديات والمشكلات التي تواجه قطاع الصناعات اليدوية في مصر وأطراف الصناعة المختلفة، حيث أوضح هشام الجزار، رئيس المجلس التصديري للصناعات اليدوية، أن دراسة الأسواق الخارجية للتصدير هي المفتاح الذي يساعد على تطوير الحرف اليدوية لضمان الاستدامة، وهناك الكثير من التجارب التي يمكن الاستفادة بها في هذا المجال مثل الهند ونيبال وتونس والمغرب.

وانتقد الجزار تعامل الحكومة والجهات المعنية مع القطاع سواء من الناحية التشريعية أو الإجرائية بنفس الكيفية التي يتم التعامل بها مع الصناعات الكبيرة، في حين أن الصناعات اليدوية يغلب عليها طابع المشروعات متناهية الصغر، مطالبا باستراتيجية موحدة للتعامل مع الصناعات اليدوية، ودعا لتطبيق مبادئ التجارة العاملة بين كل أطراف الصناعة وهم ما أطلق عليهم المثلث الذهبي (الحرفي، والمصمم، والمسوق) وتضم حقوق جميع الأطراف بالمنظومة وتحقيق التواصل الجيد فيهم بينهم وتطوير أدائهم، وأشار إلى أهمية التجارة الإلكترونية في عملية التسويق لمنتجات الحرف اليدوية خاصة وأن أغلبها ينتج من المنزل.

وعرضت الدكتورة عبلة عبد اللطيف، المدير التنفيذي ومدير البحوث بالمركز، دراسة أعدها المركز بعنوان "الصناعات اليدوية الفرص والتحديات"، لافتة إلى أن هناك نحو مليون سيدة تعمل بهذا القطاع، ولدينا فرة في العمالة وتراث كبير ونجاحات منفردة، كما تم إنشاء غرفة لصناعة الحرف اليدوية منذ عدة سنوات، ومع ذلك لا نرى وزنا حقيقيا لهذا القطاع حتى الآن.

وأوضحت عبد اللطيف أن المعلومات المتاحة عن هذا القطاع ضعيفة جدا، لافتة إلى أن حجم السوق المحلي للصناعات اليدوية عام ٢٠١٧ مثل نحو ٣ مليار جنيه، ٨١% منه للسائحين، و١٦% للمصريين، و١% للأجانب المقيمين في مصر و٢% للبيع B2B، وأضافت أن هناك منافسة كبيرة مع الصين ولكن لا تتوفر معلومات حول الحجم الحقيقي للسوق، وتوضح أرقام الصادرات لهذا القطاع أنها انخفضت من نحو ٤٣١ مليون دولار عام ٢٠١٣ إلى ٢٦٩ مليون دولار عام ٢٠١٧، وفي المقابل تزيد الواردات خاصة من الصين.

ويبلغ حجم الصادرات العالمية من الصناعات اليدوية نحو ١٤٦ مليار دولار عام ٢٠١٦، وتشير المقارنة الدولية بين مصر ودول أخرى مثل فيتنام التي تصدر بنحو ١,٩ مليار دولار، والهند التي بلغت قيمة صادراتها عام ٢٠١٨ نحو ٣,٦ مليار دولار، إلى تدنى وضع مصر في هذا المجال، وأشارت الدراسة إلى إحدى أهم مشكلتنا وهي عدم وجود أكواد لمنتجات الحرف اليدوية وهو ما يعنى أن أرقام الصادرات والواردات لهذا القطاع غير دقيقة، بعكس الهند التي لديها أكواد لكافة منتجاتها.

وأكدت عبد اللطيف أن أهم مشكلات هذا القطاع تتلخص في عدم وجود قواعد بيانات يمكن الاستناد عليها في وضع سياسات صحيحة، وعدم وجود أكواد للمنتجات اليدوية، وأن أغلب العاملين في هذا القطاع يدخل القطاع غير الرسمي، فضلا عن تداخل الاختصاصات بين الجهات المعنية بالقطاع، وارتفاع تكلفة المعارض الخارجية بما يعوق التسويق، واندثار كثير من الحرف اليدوية، ووجود علاقة مركبة ومتشابكة بين المصمم والحرفي والمسوق وهم أطراف الصناعة، ومحدودية المواد الخام والأولية المتوافرة، كما أن التشريعات والقوانين لا تتعامل مع الطبيعة الخاصة للصناعات الحرفية، وعدم وجود فكر متكامل لقطاع الحرف.

ومن جانبه قال مسعد عمران، رئيس غرفة الصناعات اليدوية باتحاد الصناعات المصرية، أن القطاع لا يسير على الطريق الصحيح، فكل جهة تعمل في جزر منعزلة، ولا يوجد حصر شامل للحرف والعاملين بالمنظومة، كما أن التشريعات لا تخدم منظومة عمل القطاع وآخرها قانون اتحاد الصناعات الأخير، كما أن المعارض الخارجية مكلفة جدا، ووعده بإرسال تقرير متكامل عن التشريعات المعوقة لعمل القطاع خلال أسبوع حتى يتسنى دراستها بالمركز والوصول إلى الحلول والتوصيات اللازمة لإزالة المعوقات، مؤكدا أن هدف القطاع يتمثل في إحياء الصناعات الحرفية والتراثية وتوفير حياة كريمة للحرفيين الذي يعانون من انخفاض دخولهم واندثار صناعاتهم.

وعرض أسامة الغزالي، رئيس مؤسسة يدوية للحرف التراثية، مبادرة أطلس الحرف اليدوية في مصر بالتعاون مع العديد من جهات المجتمع المدني ومن أهمها المركز المصري للدراسات الاقتصادية، والتي تهدف لعمل توثيق جغرافي ثقافي للحرف اليدوية المصرية في جميع المحافظات، حيث تم حصر نحو ٢١٠ حرفة الكثير منها اندثر أو في طريقه للاندثار لعدم الاهتمام والدعم الكافي لهذه الصناعات.

ومن ناحيتها شددت عزة فهمي، رئيس مجلس إدارة شركة عزة فهمي للحلى وإحدى رائدات الصناعة في مصر، على أهمية التدريب والتطوير للحرفيين والمصممين، حتى يمكن المنافسة في الأسواق العالمية، لافتة إلى أننا أهملنا هذا القطاع لسنوات طويلة وهو ما يتطلب إعطاء أولوية وأهمية خاصة للمدارس الفنية والتدريب المهني.

وقالت الدكتورة هبة حندوسة، المدير التنفيذي لمبادرة النداء، أنه من خلال عمل المؤسسة التي بدأت عملها عام ٢٠١٦ بالتدريب والتعليم والإنتاج الحرفي في الصعيد خاصة للنساء، اتضح أن الكثير من الدول قطع شوطا كبيرا من حيث توفير الظروف المواتية لتطوير القطاع، وهو ما لم يحدث في مصر، حيث مازال هناك الكثير من المعوقات التي تتعلق بعدم الاهتمام بالتعليم الفني المهني وتدنى أحوال المدارس المهنية، لافتة إلى أن الصين لديها وزارة مسئولة عن الصناعات الحرفية وكل ما يتعلق بها.

وعرض شريف لقمان، رئيس قطاع التجزئة المصرفية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ببنك الإسكندرية، تجربة البنك في مجال تطوير ودعم الصناعات اليدوية بالتعاون مع الجهات المعنية من خلال التدريب وتطوير الحرفيين وعدم اقتصار دور البنك على منح التمويل فقط، مؤكدا أن هذا التوجه هو نوع من المسؤولية المجتمعية للبنك بالإضافة إلى أن التطوير يساعد على النمو وزيادة الإنتاج وبالتالي قدرة المشروع على سداد القرض، وطالب بتخصيص منطقة للصناعات اليدوية وتسويق منتجاتها، على غرار مشروع شارع ٣٦٠ الذي يجمع أصحاب المطاعم الصغيرة وعربات الأكل.

وعرضت مجموعة من أصحاب مشروعات الصناعات اليدوية قصص النجاح الخاصة بهم والتحديات التي تواجههم والتي تمثلت في عدم توافر الخامات الجيدة خاصة الخيوط المستخدمة في الغزل والأصباغ الجيدة، وعدم وجود تدريب جيد للعمالة، وصعوبات التسويق، خاصة عدم قدرة أغلب المصنعين على عرض منتجاتهم اليدوية بمناطق عرض في مطار القاهرة والمتاحف المصرية رغم قدرتهم على التصدير للخارج، وارتفاع تكلفة الشحن والتصدير.

وانتهت الندوة للعديد من التوصيات التي يمكن من خلال تنفيذها حل المشكلات التي تعوق تطوير القطاع. وتمثلت التوصيات في ضرورة تبني إطار مؤسسي واضح المعالم والأدوار وطبيعة العلاقات بين مؤسساته وأعضائه ويتحقق فيه الحوكمة الكاملة يمكن أن يكون "مجلس قومي للصناعات اليدوية" يتبع رئيس الوزراء مباشرة ويتضمن لجنة خبراء من كافة التخصصات المعنية، ويقوم بوضع الخطط اللازمة للتطوير، ويقوم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بتقييم عمله من خلال مؤشرات أداء محددة.

كما أوصت الندوة بأن يكون الدعم والتمويل المخصص للصناعات الحرفية موجها وحسب الاحتياج وطبيعة كل مؤسسة، بالإضافة لطبيعة المشروع سواء متوسط أو صغير أو متناهي الصغر، وكذلك متطلبات الحرفي، بجانب وضع حوافز للشركات التصديرية والتسويقية وتقديم الدعم اللازم لها، وإقامة معارض دائمة للحرف المختلفة داخل المطارات

المصرية، وتعميق الهوية المصرية وزيادة الصادرات من خلال السفارات، وعمل دراسات سوق تفصيلية معلنه يستفيد منها الجميع.

كما طالبت التوصيات بإنشاء مناطق صناعية كاملة مخصصة للحرف اليدوية، وتغيير نظام التراخيص للصناعات الحرفية، ورفع كفاءة المعلمين داخل المدارس الفنية واستحداث مدارس حرفيه ودبلوم حرفي، وتبني نظام منفرد للصناعات الحرفية من الجهات الداعمة، ومساعدة الحرفي في الوصول للخامات وتحسين جودتها (نظام شراء مجمع)، بالإضافة إلى حصر للبيانات والأكواد الجمركية للحرف اليدوية من خلال جهاز التعبئة العامة والإحصاء وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات.

وتضمنت التوصيات إنشاء وحدات مصغرة للصباغة، وإيجاد آلية للمصمم لضمان حقه وعدم سرقة تصميماته، والاستفادة من منح الاتحاد الأوروبي في عمل المعارض بالأراضي الأوروبية، ومنع المتاحف المصرية من عرض المنتجات غير المصرية، ومراجعة للقوانين والتشريعات كالضرائب ورسوم الجمارك والكشف الكيميائي وغيره (white list)، وتقديم منح للتدريب والتعليم داخل الدولة وخارجها، وتشجيع الحرفيين على تنظيم أنفسهم (نقابات واتحادات وغيرها).